عام

الإسلاميون وآليات التغيير في الدولة

شريف محيي الدين

باحث مصري

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

مقدمة:

كان من المتصور منذ اللحظة الأولى أن يكون صراع الإسلاميين لوصولهم إلى السلطة صراع وجود مع مؤسسات الدولة الحديثة، لا صراع من أجل مجرد الإخضاع والتحكم فقط. لكن ما حدث بالفعل كان مخالفاً لما كانوا ينادون هم أنفسهم به، حيث ادعوا أن وصولهم للسلطة سيكون وسيلة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما لم يتضح بالفعل على أرض الواقع. ليس فقط من خلال البرلمان الذى لم يستكمل سوى بضعة أشهر قبل قرار إنهائه القسري من جانب المحكمة الدستورية العليا، ولكن أيضاً مع اقتراب مرور عام كامل على تولي الرئيس محمد مرسي زمام السلطة، وهو الرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لكبرى الحركات السياسية الإسلامية في مصر والعالم العربي جماعة الإخوان المسلمين.

ونحاول فيما يلي استكشاف علاقة أبرز التيارات الإسلامية في مصر بالدولة بشكل عام، من خلال استدعاء نصوص ونماذج من التراث وممارسات أخرى من أرض الواقع أولاً، وذلك من منطلق تحليل الممارسات الخطابية التي تتجسد بعد ذلك حسبما يصف (ميشيل فوكو) في مؤسسات، وترسيمات للسلوك، ومجموعات تقنية مختلفة.[1] ثم يتضمن ذلك محاولة لتناول آليات التغيير السياسي والاقتصادي في الخطاب الإسلامي المعاصر في مصر، وتفاعله مع نظم الحكم ثانياً. ويأتي في القسم الثالث والأخير تركيز خاص على المرحلة الانتقالية وماهية الصراع السياسي الدائر فيها، كاستخلاص لمجمل تحليل بعض أبرز الخطابات السائدة في المشهد الحالي بمصر.

---

[1] رضوان السيد، الدين والدولة في زمن الثورات: المنظور النهضوي ومطالبه، **مجلة المستقبل العربي**، (ديسمبر 2012، العدد 406، السنة 34) ص 23

[1] شريف يونس (2012) **نداء الشعب: تاريخ نقدي للأيديولوجيا الناصرية**، دار الشروق

[1] سعيد عكاشة، مصدر سابق، ص 164

[1] حسام تمام (2012) الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة، دار الشروق 172

[1] روا، مرجع سابق ص 80

[1] حسام تمام، تسلف الإخوان: نآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية، **مراصد** (1، 2010)، مكتبة الإسكندرية

[1] أشرف الشريف، تحولات السلفيين:التسييس مفكك الأيديولوجيا، على **جدلية**

[1] أسامة صالح، الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلة الدولة العربية، **تحولات استراتيجية، السياسة الدولية** (العدد 188- إبريل 2012- المجلد 47) ص 19

[1] وجيه قانصو، مرجع سابق ص 116

[1] ...صعد الإسلاميون وماذا بعد، على موقع **جدلية**.

[1] فوكو، ميشيل. (1988).*دروس ميشيل فوكو* (محمد ميلاد، مترجم) (ط 1). الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. ص 8

1– التصورات الإسلامية عن الدولة، بين التراث والواقع:

إن النظر إلى الماضي والتراث عملية مهمة للغاية عند محاولة التعرف على التصورات الإسلامية عن الدولة، نظراً لأن الفكر الإسلامي بصفة عامة يتميز بخاصية استرجاع الماضي، واستلهامه، ومحاولة تقليده. ومن هنا تنبع الأهمية الكبرى لدراسة التراث وبخاصة التراث السياسي الإسلامي في موضوعنا هذا.

ومن المهم بداية التوقف عند السؤال المحوري الذى شكّل نقطة فارقة في مسيرة الفكر الإسلامي والعربي الحديث، وهو السؤال الذى طرحه الأمير شكيب أرسلان منذ عقود، ومحاولات الإجابة المنهجية عليه، ونص السؤال يقول: لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟ وقد أشار في كتابه المعنون بالاسم نفسه إلى أن من أعظم أسباب تأخر المسلمين هو الجهل، والعلم الناقص الذى هو أشد خطراً من الجهل البسيط، وفساد الأخلاق، ... والحقيقة أن كل ذلك يصب في المسائل الاجتماعية التي اعتاد كثير من رواد الفكر الإسلامي التركيز عليها، وتحاشي الأسباب السياسية التي لا شك تلعب دوراً كبيراً للغاية. لكن الحقيقة أن شكيب أرسلان أشار إلى هذا الجانب أيضاً في معرض معالجته لأسباب تأخر المسلمين، إذ قال صراحة بأن "أكبر عوامل تقهقر المسلمين هو فساد أخلاق أمرائهم بنوع خاص، وظنهم أن الأمة خُلقت لهم ليفعلوا بها ما يشاؤون"[2] إضافة إلى وجود فقهاء السلاطين الذين أحاطوهم وأخذوا في التزلف لأولئك الأمراء، بدلاً من الجهر بأصواتهم ضد طغيان الدولة. حيث ينتهى إلى أن الإسلام فيأصله ثورة على القديم الفاسد.[3]

أما عن أسباب تقدم المسلمين في العصور الماضية، فيذهب توفيق الشاوي إلى القول بعدة مبادئ عندما سادت كان التقدم، وحينما انحسرت كان التخلف والتدهور، وأولاها مبدأ الشورى، يليه أربعة مبادئ أخرى كما هو مُبين في الآتي:[4]

1- وحدة الأمة والدولة الإسلامية.

2- سيادة الشريعة وهيمنتها.

3- استقلال الفقه والعلم عن الدولة.

---

[2] أرسلان، شكيب. (1996) *لماذا تقدم المسلمون؟ ولماذا تأخر غيرهم؟* (ط. 2). بيروت: دار مكتبة الحياة. ص ص 75– 76

[3] أرسلان، شكيب. (1996) *لماذا تقدم المسلمون؟ ولماذا تأخر غيرهم؟* (ط. 2). بيروت: دار مكتبة الحياة. ص 113

[4] الشاوي، توفيق، وحتحوت، حسان، وعثمان، فتحي، وأبو السعود، محمود، والبشري، طارق، وعبد الخالق، فريد. (2009). استراتيجية علمية للتيار الإسلامي في *النقد الذاتي للحركة الإسلامية- رؤية مستقبلية* (ط. 1 ص ص. 33 - 59). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. ص 38

4- استقلال الأمة العربية ودولها عن السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبي.

ونلحظ في هذه المبادئ المختلفة تكرار ذكر كل من (الأمة) و(الدولة)، وهى جدلية محورية في الفكر السياسي الإسلامي، فتاريخياً كانت الدولة التي أقامها المسلمون أنموذجاً واضحاً لمفهوم الدولة الأمة أكثر من كونها دولةقومية بالمعنى الحديث. فالإسلام انتشر كرسالة ونظام في نفس الوقت، وهو ما يميز الدين الإسلامي، أو النظرة العامة للمسلمين إلى دينهم. حيث يلخص هذه العملية البروفيسور (أنتوني بلاك) فيقول:

"يبدو أن فصل الكنيسة عن الدولة كان يُعدّ بصورة دائمة تقريباً المعيار في أوروبا والغرب، وأن دمج السياسة بالدين كان يُعدّ على نحو دائم تقريباً المعيار في الدول الإسلامية. وفى كل ثقافة، كان الابتعاد عن هذه المعايير عرضة دائماً للتحدي".[5]

النقد اليساري:

بينما يجادل بعض المفكرين اليساريين في حقيقة قيام دولة إسلامية على مدار التاريخ من الأصل، حيث أخذ المسلمون في دولتهم بالنظم الإدارية البيزنطية والساسانية منذ عقود نشأتها الأولى، ويؤكد سمير أمين على أن الدعوات المعاصرة إلى إقامة دولة إسلامية ما هي إلا طوباوية ماضوية، في حين أنه يرى أن المطلوب حقيقة هو التركيز على عناصر من الماضى في تحقيق رفع الظلم عن المُستغلّين من السلطات السياسية. ويذهب في هذا الصدد إلى أنه بالنظر إلى "مضمون المشروع المطروح باسم الإسلام –بغض النظر إلى إذا ما كان الماضى المرسوم صحيحاً أم خرافياً- لوجدنا أنه مشروع قائم على تسليم مسؤولية المجتمع إلى حاكم –فرد أو إلى مجموعة أفراد- باسم الله. وهذا يؤدي إلى إلغاء حق الاعتراض، ولا يضمن تطبيق العدالة الإلهية بواسطة الحكّام البشر".[6]

لكن الرد الإسلامي المعتدل على أطروحة سمير أمين قد يتجلي فيما يقول به محمد حسين هيكل من أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يضع نظاماً مفصلاً للحكومة الإسلامية. ويُقرّ بأخذ المسلمين من النظم القائمة في بلاد الروم وبلاد فارس، ضمن التلاقح الطبيعى للحضارات. لكن المطلوب ليس تقليداً جامداً دون إضافة أو إبداع، وإنما أخذ التنظيم السياسي للمسلمين في التطور والبناء على مجمل التأثيرات من الحضارات المجاورة.[7]

---

[5] بلاك، أنتوني (2012). *الغرب والإسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي* (فؤاد عبد المطلب، مترجم)(ط. 1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص 83

[6] أمين، سمير. (1997). *في مواجهة أزمة عصرنا* (ط. 1). بيروت: مؤسسة الانتشار العربي. ص 191

[7] لمزيد من التفاصيل راجع: هيكل، محمد حسين. (1996). *الحكومة الإسلامية* (ط. 1). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ص 35–51

وبالطبع ينطبق الوضع ذاته على التقدم الأوروبي الذى أخذ مما وصلت إليه الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها، وبنى عليها، حتى وصل إلى ما وصله في العصر الحاضر.

والحقيقة أن تفصيل ما جاء في أطروحة سمير أمين يجعلنا نطلّع على الفارق المحوري بين النص والواقع في التراث الإسلامي. فمن الصحيح أن النص الإسلامي من قرآن والسنة لم يُقرّ أبداً الاستبداد والرضا بالظلم والفساد، في حين أن الواقع، عدا فترات قليلة على رأسها حقبة الخلفاء الراشدين، يحفل بكثير من الممارسات والنظم المخالفة لأصول ما جاء في الشريعة، من تغييب لإعمال مبدأ الشورى بشكل حقيقي، والاعتماد على القوة والعصبية لا البيعة الحقيقية لتولى السلطة، والتوريث الذميم. وغير ذلك مما تسرب إلى وقائع ممارسة السلطة فيمن انتسبوا إلى الإسلام لكنهم لم ينجحوا تماماً في إعمال مبادئه السامية.[8] وإن كان ذلك هو السمت الغالب إلا أنه لم يمنع بروز العديد من السمات الإيجابية في عصور ما بعد خلافة أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الراشدين، فقد ذهب مثلاً ذلك الكتاب الذى كتبه أحد سلاطين مصر من المماليك إلى أحد أمراء مكة المكرمة وهو الذى يقول فيه:

"اعلم أن الحسنة في نفسها حسنة وهى من بيت النبوة أحسن، والسيئة في نفسها سيئة وهى من بيت النبوة أسوأ، وقد بلغنا أنك بدلت حرم الأمن بالخيفة، وأتيت ما يحمرّ له الوجوه وتسودّ الصحيفة، فإن وقفت عند حدك وإلا أغمدنا فيك سيف جدّك".[9]

لكن الواقع نفسه يشى بوجود منظورات عدة للنص الإسلامي، وعملية إعادة تأويله بصفة عامة. وبتطبيق ذلك على الواقع الإسلامي المصري المعاصر، فإننا نجد رؤى تتسع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار داخل الكلّ الإسلامي نفسه. وهذه الفرضية تتعارض بالطبع مع ما يغلب على كثير من الدراسات التقليدية للحركات الإسلامية. حيث يتم تقديمها على أنها "وحدات اجتماعية متشابهة ومتناسقة إلى حد كبير،ويجب أن تُصنّف وفقاً لخطابات إيديولوجيتها، ولا يكاد يوجد اهتمام بتشريح تلك الحركات للكشف عن مستوياتها المكوِّنة لها واتجاهاتها".[10]

[8] يمكن الإطلاع على: إمام، عبد الفتاح إمام. (1996).*الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي* (ط 2). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

[9] أرسلان، شكيب. (1996).*لماذا تقدم المسلمون؟ ولماذا تأخر غيرهم؟* (ط. 2). بيروت: دار مكتبة الحياة. ص ص 154– 155

[10] بايات، آصف، يونس، شريف (مترجم). (2013). النزعة الإسلامية ونظرية الحركة الاجتماعية في كيف نقرأ العالم العربي اليوم؟ رؤى بديلة في العلوم الاجتماعية (ط. 1). مصر: دار العين.

فهناك المنظور الإخواني الذى يميل إلى اليمين كثيراً ولا يخرج في مجمل تصوراته عن نطاق الدولة القومية الحديثة، أو القول بإمكانية وجود خيال لمجال آخر بديل لها، أو حتى يحل محلها. كما أن هناك التصورات السلفية الماضوية، والتي تعمد في أغلبها منذ ما قبل قيام الثورة إلى مهادنة النظام ومسالمة الدولة، عدا بعض التيارات الجهادية.

وإضافة إلى ذلك فهناك التصور الحضاري الذى يجنح إلى المثالية والخطاب المنفتح على كافة التيارات باعتبار أن الإسلام يستوعب أغلبها، ويقوم بالدور الوسطي بينها حيث يقوم هذا المنظور بالأساس على عدة أبعاد مؤسسية حاكمة تقوم بدور الإرشاد لمجالات الحياة الإنسانية الحضارية الخيّرة، وإنهاء النظرة السطحية إلى القرآن الكريم ليكون كتاب تلاوة للتبرك والأجر. مع وضعه موضعه الصحيح مصدرًا للرؤية الكونية الإعمارية الروحية الخيّرة، ومصدراً للهداية والإرشاد والتوجيه، لتحقيق غائية الفطرة السوية وإيجابياتها، وضابطاً للمقاصد والغايات، ولنصوص المتون والروايات والاجتهادات والتأويلات ومعانيها ودلالاتها، فما وافق القرآن صحّ، وما خالفه لم يصحّ.[11]

أما المنظورات الجهادية فتركز على أن للدولة وظيفة عقيدية هي أولى وظائفها، وأكثرها أهمية باعتبار أن ذروة سنام الإسلام هي الجهاد، وبالتالي فإن الدولة ليست طرفاً محايداً وإنما هي بالأساس دولة إسلامية خالصة تسعى لنشر الإسلام بكافة الوسائل. وبالطبع يكون مفهوم القوة محورياً ضمن المنظورات الجهادية للدولة، وهو ما يختلف قليلاً بالنسبة للمدرسة الإسلامية الحضارية[12]، إن صح التعبير، إذ تتجه في خطها الرئيسي بتشعباتها المختلفة إلى إرساء مبادئ العدل والتكافل والشورى، في المجال الداخلي للدولة، واعتبارها شروطاً أساسية لبقاء الحضارات في مواجهة الظلم والفساد والاستبداد. أما إذا لم يكن ذلك فإن "آليات التغيير المتاحة لإزاحة الظلم، تتمثل في كافة الوسائل السلمية المدنية المعروفة كالعصيان المدني لتصحيح الأخطاء، وإرغام المنحرف على العودة عن انحرافه. فإن تمادى في الأمر فإن واجب مواجهته وإيقافه يعود للأمة والجماعة، وكذلك الأمر بالنسبة للآخر السياسي، على حد تعبير عبد الحميد أبو سليمان، فالتفاوض لإحقاق

[11] أبو سليمان، عبد الحميد أحمد. (2009). *الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، المنطلق الأساس للإصلاح الإنساني* (ط. 1). مصر: دار السلام. ص 64

[12] المقصود هنا بالمدرسة الإسلامية الحضارية، مجمل ما يظهر على الساحة من خطابات لمفكرين مثل طارق البشرى، ونادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح، وما يمكن له أن يتجلى في أحزاب كحزب الإصلاح والنهضة بالإسكندرية، وحزب مصر القوية وشبابه المؤسسين ورئيسه عبد المنعم أبو الفتوح.

الحقوق هو الوسيلة الرئيسية في هذا الصدد، فلا حروب إلا إذا استحال الأمر بغيرها، وحتى في هذه الحالة يجب الالتزام بالحد الأدنى المسؤول في استخدام العنف من دون إسراف أو تجاوز خاصة في الدماء".[13]

ويبقى الفصل أو التماهي بين الدعوة والدولة أمراً جدلياً، اختلفت عليه الرؤى الإسلامية، حيث يذهب بعض رواد المنظور الإسلامي الحضاري، خلافاً لما يؤكد عليه رواد المنظور الجهادي، إلى ضرورة عدم الخلط بين الدعوة والدولة، "فالدعوة هي خطاب للقلب والضمير برغبة العون والهداية، والتعليم والترشيد، ولذلك فهي لا تكون إلا بالحسنى، وبالكلمة الطيبة. أما الدولة فهي الكيان السياسي البشري في صوره المختلفة المتطورة للبناء الاجتماعي البشري، وهى بشكل أو بآخر تتعلق بالجماعات الإنسانية .. وترتيباتها الداخلية بين أبناء المجتمع، والخارجية في العلاقة مع الجماعات والدول الأخرى. وهذه العلاقات إما أن تكون حالة سلم أو حالة حرب. وأياً كان شكلها، فالرؤية الإسلامية الكونية الحضارية تُقيم كل هذه العلاقات على أصل العدل والسلم".[14]

وتبقى علاقة المسلمين بغير المسلمين في الدولة الإسلامية في هذا الصدد، من الأمور التي وإن حُسمت نظرياً في التراث إلا أنها متغيرة مع تقلبات الواقع واختلاف المنظورات ضمن الرؤية الإسلامية الشاملة، وإن كان التركيز الأكبر للمنظور الحضاري الإسلامي في تبيان النماذج الحسنة التاريخية لتعامل المسلمين مع أهل الكتاب، وتبيان الحقوق التي منحها الإسلام لهم من عدل وقسط، وأمن وأمان، وحرية تشمل كل ذلك.[15] ومعالجة مسائل الولاء والبراء معالجة عملية مرنة لا متشددة، كما يجنح أنصار ومعتنقي المنظور السلفي في هذا الصدد.

2– آليات التغيير في الخطاب الإسلامي:

آليات التغيير الاقتصادي:

كان من المتوقع بديهياً أن تكون أولى القرارات الاقتصادية للبرلمان ذي الأغلبية الإسلامية، والرئيس المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين العريقة، هي إلغاء عملية السير الحثيث نحو الاقتراض من صندوق النقد الدولي، فالربا الذى تقوم عليه أنظمة البنوك الحديثة يتعارض كلياً مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذى حرم الربا

[13] أبوسليمان، عبد الحميد أحمد. (2009). *الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، المنطلق الأساس للإصلاح الإنساني* (ط. 1). مصر: دار السلام. ص 102

[14] أبوسليمان، عبد الحميد أحمد. (2009). *الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، المنطلق الأساس للإصلاح الإنساني* (ط. 1). مصر: دار السلام. ص 101

[15] لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على: ترتون، أ.س (1996). *أهل الذمة في الإسلام* (حسن حبشي، مترجم)(ط. 1). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وأحلّ البيع والتجارة، إضافة إلى كون هذا القرض أحد أبرز القيود العالمية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان النامية من أجل استيعاب اقتصادياتها في منظومة الاقتصاد العالمي، التي تصب غالبيتها في النهاية لدى القطب الأمريكي. وهذا العامل الأخير هو عين ما يقول به العديد من اليساريين[16] وكان من المعلوم بالضرورة أن يشاركهم فيه جموع الإسلاميين أيضاً، الذين يختزنون في ذاكرتهم نظرة أقرب للعدائية إلى الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

ففي افتتاحية الصفحة الأولى لنشرة حزب الوطن السلفي الجديد، نجد عنواناً ينص على أن "تحرير سعر البنزين والسولار هو الحل للخروج من الأزمة"[17] فتوصيفه للأزمة ينطلق من كونها مجرد أزمة مفتعلة ممن يحاولون استغلال الظروف المضطربة الحالية. كما يضيف إلى صعوبة حل الأزمة بحلول سريعة، والحل الوحيد الذى يطرحه هو تحرير السعر تدريجياً حتى يصل إلى السعر العالمي في خلال عامين كما فعلت تونس والأردن. جدير بالذكر أن هذا التحليل النيولبرالي والذى يقوم بتحميل المواطنين الكلفة الباهظة والمسؤولية الأكبر كضريبة لاتخاذ القرارات التي تُطرح كحلول للأزمة، هذا التحليل مُذيل بتوقيع لقب يسبق اسم صاحب المقال وهذا اللقب هو رتبة(عميد).

ولم تكن ظاهرة الصكوك الإسلامية التي تم إثارتها بحل اقتصادي مبتكر من منظومة إسلامية حقيقية، أكثر منه وسيلة تم اعتمادها في بعض البلدان قبل ذلك دون إضفاء الصبغة الإسلامية عليها. والواضح أن الأبعاد والقضايا الاقتصادية تكاد تختفي في مجمل الخطاب الإسلامي المتداول في مصر حالياً. وإن تم إثارته فلا يتم تناوله إلا من جانب التأكيد على أن الاستقرار هو الحل، وبه حسب تعود السياحة والاستثمارات. أما طرح بدائل اقتصادية من منظور مختلف عن المنظورات العالمية السائدة حالياً، فهو أمر نادر الحدوث ليس عند الإسلاميين فقط، بل لدى كافة التيارات السياسية المصرية.

الحقوق والحريات في الخطاب الإسلامي:

وبالانتقال إلى محور الحقوق والحريات فإننا نجد أن الحديث عن الواجبات والتأكيد على أولويتها، يعد الحديث الأكثر رواجاً في خطاب الإسلاميين في مصر بشكل عام، أكثر من الحديث عن الحقوق. ولعل الحديث عن الحريات، على ندرته، يقترن، على الدوام، بذكر ضرورة أن تكون الحريات مقيدة ومنضبطة، والاستهجان المتكرر من دعاة الحرية المطلقة. وهذه النقطة تشترك أيضاً مع ما ذهب إليه عبد المنعم الشحات المتحدث

[16] (انظر على سبيل المثال سمير أمين 35 – 91)

[17] حسين، يحي. (2013، 22 مارس). تحرير سعر البنزين والسولار هو الحل للخروج من الأزمة. نشرة حزب الوطن، (العدد الثاني)، ص 1

السابق باسم الدعوة السلفية بالإسكندرية في حديثه الشهير، حيث هاجم حكم الشعب المطلق، بناءً على تصوره الذاتي أن الدعاة للديموقراطية، يدعون في الوقت نفسه إلى حكم الشعب بشكل مطلق. مما قد يجعل للشعب السلطة الأعلى والمتحكمة في الدين. وبالتالي فهو يعتقد أن مهاجمته للديموقراطية ما هي إلا دفاع وحراسة للدين وأموره وجوهر العقيدة. وهذا يوضح لنا بعداً هاماً لتفسير الهجوم الشديد على الديموقراطية وما تبعه على الليبرالية والداعين إلى مزيد من الحقوق والحريات، إذ يتسم الخطاب الإسلامي في هذا الصدد بقدر كبير من التعامل مع أي أمر على أنه مسألة عقدية لا يجوز فيها التنوع والتعدد والاختلاف، فإما أن تكون مع أو ضد، إما أن يكون حكم الشعب أو الحاكمية لله، وإما الحفاظ على الدين واتباع الشريعة أو التفريط في الدين واتباع الدعوات والمناهج الغربية العلمانية والليبرالية.

وبالبحث عن النصوص التي كتبت أو قيلت قبيل اندلاع الثورة، نجد أن كتابات قليلة هي التي ركزت على أهمية الحريات والحقوق الشخصية والجماعية في المجال العام، بحيث تعد استثناءات وسط هذا الزخم الكبير من الخطابات. ولعل أبرز هذه النصوص التي قامت بالتأكيد على الحريات والحقوق العامة، هي كتابات العلامة يوسف القرضاوي، وهى الأكثر انتشاراً، حيث نجده أيضاً يقيس مدى تقدم الأمة من تخلفها، بمدى إنجازها في تحقيق العدالة الاجتماعية.[18] يُعدّ في نظره من أهم الحقوق العامة التي أكدّ عليها الدين الإسلامي وسعى إلى تحقيقها، وهو الأمر الذى يغيب كثيراً عن العديد من رموز الخطاب الإسلامي بمختلف تنويعاته في مصر.

ومن الخطابات القليلة التي تذهب في هذا الصدد الذى يدعو للحقوق والحريات ويعتبرها من أصول الدين ومقاصد الشريعة، ما يذهب إليه ويؤكد عليه هشام مصطفى عبد العزيز مؤسس حركة الإصلاح والنهضة على الشق السياسي للحريات التي رسخها الإسلام وأعطاها الأولوية والأهمية، حيث يتأسس النظام الإسلامي وفقاً لما يذهب إليه في أن[19] السيادة للشرع، ولكن السلطان للأمة، وبالتالي فمن أبرز حقوقها التي تتفرع عن ذلك حقها في اختيار من يحكمها ويتولى أمرها، وحقها في الرقابة على الحاكم ومحاسبته، وحقها في الشورى وإبداء الرأي والتعبير عنه، وحقها في عزل الحاكم عند الاقتضاء. وكل هذا بالطبع يأتي حقوقًا عامة، يُضاف إليها كثير من حقوق الإنسان الرئيسية التي قام الإسلام بإعلاء شأنها والدعوة لحمايتها مثل: الحرية حرية العقيدة الدينية، حرية التعبير عن الرأي، حرية المرأة، والعدل والمساواة، والأمن.. إلخ.

[18] القرضاوي، يوسف. (2000). *أمتنا بين قرنين* (ط 1). القاهرة: دار الشروق.

[19] مصطفى عبد العزيز، هشام. (2005). الإسلاميون والديموقراطية- موقف الإسلام من المشاركة السياسية (ط1). الإسكندرية: مكتب المستشار للدراسات الإنسانية والإدارية، ص ص 50 - 73

ومن العجيب في حقيقة الأمر أن تكرار الحديث عن حرمة الدماء وعن أنها أهون عند الله من "زوال الدنيا" كما جاء في الأثر لا يتم استدعاؤه بصفة عامة لدى عديد من التيارات والرموز الإسلامية إلا عند حدوث اشتباكات بين المواطنين بعضهم ببعض سواء في موقعة الجمل، أو ما حدث مؤخراً من اشتباكات متنوعة عقب الإعلان الدستوري الجديد الذى أصدره الرئيس المنتخب محمد مرسي، وتسبق كل هذه الأحداث وتلحقها حالات قتل وسفك للدماء لا تختلف أبداً عن هذه الحالات إلا في أن من يمارسها هو النظام بداخليته أو عسكره كما حدث في يناير 2011 أو حدث في اشتباكات محمد محمود الثالثة في نوفمبر 2012، إلا أن الحديث عن حرمة الدماء والحق في الحياة لا يظهر جلياً في تنوعات الخطاب الإسلامي في هذه الحالات كمثل ظهوره القوى في حالات اشتباك المواطنين ببعضهم.

وهو ما يكشف على نحو كبير مدى ميل الغالبية العظمى من رموز الخطاب الإسلامي في مصر، إلى التماهي مع النظام حتى ولو كان استبدادياً، والاعتراف بكامل سلطانه وبشرعية احتكاره للعنف، وممارسته له ضد الجموع المنادية بالعدل والحرية وبالكرامة الإنسانية، واعتبار أن ذلك من البديهيات.

الأدوار الخارجية للدولة:

إن الموقف المتحفز عقدياً ضد الغرب لدى أغلب الجماعات والحركات الإسلامية في مصر، والذى يظهر جلياً في عمليات التربية المستمرة للأعضاء، وفى خطب الجمعة الأسبوعية، لم ينعكس ولو بأقل الآثار على وصول بعض أكبر الأطراف الإسلامية، من مثل جماعة الإخوان المسلمين، وتحالفاتها مع حزب النور السلفي الذراع السياسي للدعوة السلفية بالإسكندرية، إلى السلطة. بل ظل مجال فاعلية الدولة الوطنية في مصر في مرتبة الدول المهمشة مقابل الدول المركزية التي لم تعد متمركزة حول الذات. حيث يتجلى التناقض الجديد في اختفاء التلاؤم بين مجال عمل قوانين تراكم رأس المال وهو مجال أصبح عالمياً وبين مجال الإدارة السياسية والاجتماعية التي لا تزال محكومة قطرياً.[20]

أما بالنسبة للدور الخارجي للدولة، فلم يتم استدعاء المفاهيم والمصطلحات التقليدية في الخطاب الإسلامي، من قبيل دار الحرب و دار الإسلام، بل إنه لم يتم تطوير اجتهادات لفهم النصوص ومقاصدها، والتأمل فيها بفهم العصر الحالي، فقد تمت محاولات اجتهادية في هذا الصدد من قبيل ما قام به جاسر عودة[21] في أن الأرض كلها أرض الله، بصرف النظر عن الهيمنة السياسية البشرية، وبالتالي فـ"حيثما شاء الرجل عبد

[20] ص 17، سمير أمين.

[21] عودة، جاسر. (2013). *الاجتهاد المقاصدي: من التصور الأصولي إلى التنزيل العملي* (ط. 1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ص ص 107- 108

ربه" كما قالت عائشة رضى الله عنها، والمقصد هنا هو إقامة الضرورة الأولى من الضرورات الشرعية وهى الدين عن طريق دعوة الناس إليه وهو معنى الاستخلاف في الأرض، أما حالات الحرب فهي الاستثناء ولا تكون تعميمية دائمًا، فكما أكد الماوردي أنه " إذا قدر أي مسلم على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر، فقد صارت البلد به دار إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها، لما يُترجى من دخول غيره في الإسلام".[22]

من الملاحظ أن ملف مثل "ملف إعادة العلاقات الطبيعية مع إيران" بشكل جزئي من الملفات القليلة التي تشهد نزاعاً واستقطاباً بين الإسلاميين أنفسهم؛ الإخوان بتمثيلهم لطرف السلطة الآن في مواجهة جموع من التيارات السلفية، وليس الاستقطاب المتعارف عليه في أغلب الملفات بين الإسلاميين والتيارات المدنية الأخرى.

3– ماهية الصراع السياسي في المرحلة الانتقالية:

يمكن القول إنه تم تأطير الخطاب الإسلامي في المرحلة الانتقالية التي لم تنتهِ في مصر إلى الآن، على أن الصراع السياسي الدائر، ما هو إلا صراع على الهوية وليس صراعاً مع النظام القديم لإسقاطه وبناء نظام آخر جديد. أو أنه صراع بين من يملكون، ومن لا يملكون.

من المنصف القول إن ذلك التأطير قد بدأ يتبلور من خلال خطابات عديدة من المنتمين للتيارات الإسلامية، بدءاً من الشيخ محمد حسين يعقوب، ومقطعه الشهير "وقالت الصناديق للدين نعم" إشارة إلى إعلان نتيجة استفتاء مارس 2011 على التعديلات الدستورية، ومروراً بأحداث الحرق والهجوم على الكنائس في إطفيح وإمبابة، حيث تورط أحد المشايخ في خطاب تحريضي لأعلى درجة في أحداث كنيسة إمبابة، وما تلفّظ به الداعية الشهير وجدى غنيم مؤخرًا من ألفاظ مسيئة، إذ انهمر من لسانه السباب والقذف الشنيع على أقباط المهجر، والمتعاونين معهم بالداخل المصري، وذلك عقب انتشار قضية ما يعرف بـ "الفيلم المسيء للرسول صلى الله عليه وسلم".

ويمكن ختم هذه الأمثلة التي لا حصر لها للأسف بالمشهد المهيب الذى جاء في مليونية دعم وتأييد الشرعية والشريعة، إذ اعتلى المنصة كبار رموز العديد من التيارات الإسلامية الكبيرة في مصر، وتنوعت

[22] رواه عنه ابن حجر العسقلاني، في : فتح الباري شرح صحيح البخاري ج 7، ص 290

خطاباتهم لكنها اتفقت في تنوعها على استخدام الشريعة في هذه المعركة السياسية البحتة، إضافة إلى القول، على لسان أحد المشايخ، بأن "قتلانا في الجنة، وقتلاهم في النار".[23]

وهو ما يعد دالاً في الحقيقة على اتجاه البعض وتأكيدهم القول إن الهدف من الصراع ليس مجرد الفوز السياسي في معارك انتخابية، وإنما الإقصاء التام للخصوم السياسيين. وهو ما تحقق على أرض الواقع للأسف من معارك طاحنة أمام قصر الاتحادية يوم الأربعاء 5 ديسمبر 2012.

إن تأطير الصراع السياسي في هذه المرحلة هو أمر مؤثر بدرجة كبيرة على شكل نظام الحكم القادم في مصر، فوسط الصياح والشد والجذب نجد أن فريقاً يتهم جماعة الإخوان المسلمين بسعيها الحثيث إلى توزيع المناصب الكبرى والحقائب الوزارية وإعادة تشكيل النخبة المصرية الرسمية بما يجعل الغلبة فيها للمنتمين للجماعة أو لأنصارها ومن يتوافقون مع اتجاهها العام، وهو ما جرى تسميته مجازاً بـ"أخونة الدولة"، ويرد الإخوان والتيارات الإسلامية المناصرة لهم، بأنهم يحاولون الإصلاح، ويتهمون معارضيهم بأنهم دعاة تحرر سلبي وعلمانية ضد الدين وليبرالية بلا قيود تبيح الشذوذ والزنا.

وبين هؤلاء وهؤلاء تغيب المعركة الأساسية ويتسلل أنصار النظام القديم، وأعضاؤه المحوريين ليعودوا للمشهد مرة أخرى. فمن نتائج مجمل هذا الخطاب من الناحيتين يتم استدعاء النظام القديم، وتخلله بين صفوف الفريقين حتى إذا فاز فريق في أحد الجولات الانتخابية أو المعارك على الدستور وخلافه، ومعارك الشارع أيضاً فاز معهم، وإن خسر ذهب مع الآخرين، لتكون النتيجة في جميع الأحوال فوز النظام القديم وإعادة إنتاجه، وإن تم ذلك في صور مختلفة وخسارة الثورة خسارة بائنة.

وليت الأمر يقتصر على ذلك فحسب، بل إننا نجد من عتاة الإسلاميين ورموزهم الكبرى، من يلجؤون بأنفسهم إلى رموز النظام الاستبدادي القديم، وهنا نشير مجرد إشارة إلى ما ثبت من قيام بعض قيادات حزب النور والدعوة السلفية بإجراء اتصالات مع الفريق أحمد شفيق قبل جولة الإعادة من انتخابات الرئاسة 2012، في تعارض واضح مع قرار الحزب بدعم محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة والتيار الإسلامي في المجمل في هذه الجولة.[24]

[23] «النهضة» لـ«التحرير»: قتلانا في الجنة.. وقتلاكم في النار
جريدة المصري اليوم، 2012/12/3
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=362738&IssueID=2704

[24] عن أزمة حزب النور وتحديات الحركة السلفية في مصر، مقال منشور على موقع (جدلية)

كما إن مما يضاعف الاحتدام والانقسام يزيد من وتيرة الاستقطاب، وهو ما يلاحظ من الميل التبريرى الكبير لدى قطاعات كبيرة من الرموز الإسلامية لكل ما يقوم به الرئيس محمد مرسى أو يتقاعس عن القيام به، مما يجعل الفريق المؤيد مؤيد إلى ما لا نهاية. ونجد في الناحية الأخرى قيام العديد من رموز المعارضة، بمعارضة كل تصرف وكل حركة وكل قرار بشكل يؤيد ويؤكد لدى الفرقة الأولى أن هؤلاء المعارضين معارضين لشخص الرئيس وشرعيته تماماً لا مجرد بعض قراراته وسياساته، ويضيفون على ذلك أيضاً مسألة الشريعة الحيوية والحاسمة، فيتحول الصراع السياسي إلى صراع عقدي صفري بحت، إما منتصر في كل شيء أو خاسر لكل شيء.

فبالبحث عن آليات التغيير في الخطاب الإسلامي في مصر بعد تولي محمد مرسى السلطة نجد الميل الكاسح نحو الانتظار والصبر، والاحتكام إلى الصندوق بعد انتهاء المدة الرئاسية المقررة؛ أي الأربع سنوات، وعدم التحرك إطلاقاً في الشوارع في مظاهرات ومسيرات واعتصامات ومليونيات، عدا الحشد والمليونيات المضادة التي شهدناها تزامناً مع أحداث شارع محمد محمود الثالثة، وميدان سيمون بوليفار، وصولاً إلى المشهد المتأزم الشهير أمام قصر الاتحادية، أو التحرك ضد وسائل الإعلام والوقوف أمام أكاذيبها كما ذهب إلى ذلك الشيخ حازم أبو إسماعيل وأنصاره طيلة شهر ديسمبر من هذا العام 2012 من خلال اعتصامهم أمام مدينة الإنتاج الإعلامي، وما صحب ذلك من تبعات مختلفة. وكأن آليات التغيير هذه لا تصبح شرعية أو حلالاً إلا باستخدامهم إياها، أما الذاهبون إلى وزارة الداخلية للاحتجاج على ممارساتها القمعية والعنيفة، وعدم محاسبة ولو ضابط شرطة واحد على أحداث محمد محمود الأولى رغم مرور عام عليها، فقد وصفوا من قبل القطاعات الواسعة من الرموز الإسلامية بأنهم يستعجلون الأمور في أحسن الأحوال، أو أنهم متهورون طائشون مخربون، أو كما قال الرئيس المنتخب محمد مرسى في خطابه أمام أنصاره بقصر الاتحادية في 23 نوفمبر 2012 بأنهم "بيروحوا إلى الحارة المزنوقة عشان يعملوا حاجة غلط".[25]

أشرف الشريف، 2 أكتوبر 2012

[25] خطاب مرسي بعد الإعلان الدستوري من أمام الاتحادية

http://www.youtube.com/watch?v=4afQfEMhdMc

خلاصة:

إن الفرضية الرئيسية التي ينطلق الباحث منها، مفادها أن من الخطأ النظر إلى التيارات الإسلامية المتنوعة، والحركات التي تعتمد على مرجعية إسلامية مُتصورة على أنها كلٌّ واحد لا يمكن التمييز بينها، ولا يوجد اختلافات بينها.

وبناءً على ذلك، فإن الباحث[26] يخلص إلى وجود العديد من المنظورات الإسلامية المختلفة في الواقع المصري المعاصر، ويمكن تقسيمها إلى منظورات فاعلة في المشهد السياسي، وأخرى غير فاعلة، كالصوفيين. وبالنسبة للمنظورات الفاعلة فيمكن تقسيم أهمها على النحو الآتى:

- المنظور الإخواني.
- المنظورات السلفية.
- المنظورات الحضارية.
- المنظورات الجهادية.

فنجد أن المنظور الإخواني يعتمد كثيراً على البراجماتية السياسية، ويركز على الواقعية وخطاب الحاضر، ويتسم أكبر قادته برأسمالية فجة، حتى تحول التنظيم الإخواني إلى ما يمكن اعتباره أكبر "ماكينة انتخابية" في الساحة المصرية، بحيث يرجح الكفة التي يؤيدها أياً ما كانت، بدءاً من استفتاء مارس 2011، ومروراً بانتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2012، وأخيراً انتخابات الرئاسة 2013.

ويلي المنظور الإخواني في الفاعلية في المشهد السياسي المصري المنظور السلفي الذي كان يمثله حزب النور السلفي، قبل حدوث الانشقاق فيه، وخروج حزب الوطن من تحت عباءته. ويتسم هذا المنظور في مجمل خطاباته بالماضوية، واعتماده على التدين الشعبي للطبقات البسيطة، والتي ترى فيه من خلال العديد من أبرز القنوات الفضائية الدينية السلفية أنه الطريقة المثلى للتدين الصحيح.

وقد كان من المتوقع أن يكون المنظور السلفي من أبرز المنظورات المناهضة للتصور الحالي الراسخ للدولة القومية الحديثة، لتركيزه على المفاهيم التراثية المحورية من قبيل الأمة، والخلافة، والشريعة. ورفض

[26] اعتماداً على العديد من المقابلات الشخصية خارج الإطار الرسمي

بعض أبرز قيادته للديموقراطية واصفاً إياها بأنها "حرام شرعاً" وذلك على الهواء مباشرة وأمام ملايين المشاهدين. لكن المفأجاة الحقيقية تمثلت في قبول العديد من الأوساط السلفية، وفى مقدمتها مدرسة الدعوة السلفية بالإسكندرية التي توصف بـ "السلفية العلمية"، قبولها بقواعد اللعبة الديموقراطية. وإن كان ذلك على مستوى أو من ناحية الشكل أكثر من الجوهر. بل وتسليمها شبه التام بمنطق الدولة القومية الحديثة، والذى يتعارض مع ما كانت تنادي به في أغلب الوقت. وتم اختزال المعركة السلفية الكبرى لتغيير نمط وبنية الدولة، إلى مجرد معركة على نص ومادة في الدستور؛ وهي المادة 2 من الدستور المصري، والتي تذهب إلى أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والتي يساوي وجودها انعدامها من ناحية التفعيل.

ومن الناحية الأخرى فإن (المنظورات الحضارية) والتي تشكل الأرضية التي تنطلق منها العديد من الشخصيات ذات الثقل في إطار ما يُعرف بـ(الفكر السياسي الإسلامي المعاصر) حيث شكّلت المدرسة الحضارية لبعض أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مدخلاً تأسيسياً لها من الناحية الفكرية، وهي شخصيات من مثل سيف الدين عبد الفتاح، وهبة رؤوف عزت، ونادية مصطفى، وباكينام الشرقاوي، وطارق البشري، وحامد عبد الماجد القويسي، .. إلخ، بينما انعكس الجانب الحركي من خلال حملة ترشح المرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح لرئاسة الجمهورية، وتأسيسه لاحقاً حزب "مصر القوية".

وإلى جانب ذلك يأتي حزب "الإصلاح والنهضة" بالإسكندرية بناءً على المنطلقات الحضارية لرؤيتهم الإسلامية، والذى يرتبط أيضاً بشخص محوري هو هشام عبد العزيز حيث قام بتأسيس حركة الإصلاح والنهضة، ثم الذراع السياسي لها تحت الاسم نفسه، إضافة إلى العديد من المبادرات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والإعلامية المختلفة.

ويتسم رواد المنظورات الحضارية الإسلامية المختلفة بالنزوع إلى المثالية، أكثر من الواقعية، وتتسم كتابات العديد منهم بالنزعة الفلسفية ومحاولة رسم السناريوهات المستقبلية للحالة الإسلامية والأوضاع العالمية المختلفة.

وبعد هذا التقسيم الذى يميل إلى المرونة أكثر من الجمود، نخلص إلى العديد من النقاط في معرض تناولنا للحالة الإسلامية المصرية المعاصرة، وخطاباتها المختلفة من خلال التركيز على ماهية الدولة وآليات التغيير لديهم، وهي:

- إن تماهي العديد من الرموز الإسلامية مع نظم الحكم، سواء أكانت هذه الرموز على رأس جماعات وحركات مثل الدعوة السلفية في الإسكندرية، أم قيادات بارزة في عموم التيار الإسلامى مثل الشيخ محمد

حسان، ليس فقط مع النظام السابق، أو أنه تماهٍ مع هذا النظام الجديد متعسر الولادة لأن رئيسه من خلفية إسلامية، إنما يمكن إرجاع هذا التماهي إلى خاصية وصفة "التماهي مع السلطة" أياً كانت، وهو ما يعد أخطر بكثير، مع الاحتفاظ ببعض الفروقات في دعم هذا النظام من النظام السابق له.

• إن التغيير وريادته ليس موجوداً على قاموس العديد من الحركات والرموز الإسلامية في مصر. ولا يكون النزول إلى الشوارع والتظاهر والاعتصام إلا في موقف رد الفعل في أغلب الأحيان، سواء كان ذلك قبل الثورة، من الأحداث الشهيرة بقضايا إسلام الفتيات المسيحيات، حيث تكررت عديد من القصص والأحداث على هذه الشاكلة مراراً منذ مطلع الألفية الجارية، أو أثناء الثورة حيث لم تعلن حتى جماعة الإخوان المسلمين بشكل واضح عن نزولها في الأيام الأولى من الثورة، بل أعلنت مراراً أنها غير مشاركة فيها، بغض النظر عن التواجد الفعلي للمئات من أعضائها في الشوارع أم لا.

• حتى في ذروة التغيير وفى ظل الثمانية عشر يوماً، لم يظهر لأغلب رموز التيارات الإسلامية موقف حاسم وواضح ينحاز إلى الثورة ويقف معها ضد النظام، وهو مما ساعد كثيراً على ترجيح الآراء والأقاويل التي تظل تردد أن الإسلاميين عموماً، وجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين من حزب النور على وجه الخصوص قد ركبوا هذه الثورة واستغلوها ولم يكن لهم يد فيها. وهو ما قد يصح بدرجة كبيرة في حالة الدعوة السلفية بالإسكندرية، لكنه لا يصح كثيراً في حالة جماعة الإخوان المسلمين.

• إن سمة "التعميم" تكاد تشمل كل خطابات الرموز الإسلامية، إذ يرون الآخر، أياً كان، كلاً واحداً لا يتجزأ، وأن ما يقوم به فرد من خطأ أو ينسب إليه من قول، يعكس بالضرورة القطاع العريض المؤيد للفكرة. والذى تنتزع منه صفة "الإسلامية"، لأنهم هم فقط الإسلاميون ولا أحد سواهم.

• إن "الدولة" كفكرة تكاد تكون هي الفكرة الوحيدة المسيطرة والراسخة لدى العديد من الرموز الإسلامية. إذ تكاد تكمن في كل خطاباتهم، بالشكل الذى يجعل من السكوت عن الحقوق وإهدار الكرامة والحريات أمراً طبيعياً من قبل الدولة، لأنها تحتكر كل العنف ولا يتم مساءلتها، بينما الأفراد مسؤولون عن كل شئ، حتى عن أدق تفاصيل ثيابهم.

• إن الإصرار على اختزال تصوير كل ما يدور في المشهد السياسي على أنه معركة وجود وصراع هوية بين الإسلاميين وغيرهم من "الليبراليين والعلمانين الكفرة"، كما يتم وصفهم في العديد من القنوات الدينية بمصر، وأنها إن كانت معركة ثورة فإن الإسلاميين هم فقط الثوار والباقي "فلول للنظام". أما إن كانت معركة عقيدة فإن الإسلاميين هم حراس الدين، والبقية هم أعداؤه غير الراغبين في تطبيق الشريعة التي أمر بها الله

سبحانه وتعالى، مما سيؤدى لا محالة إلى مقتل الثورة وإعادة إنتاج النظام الجديد ضمن الفريق الرابح سواء أكان من الإسلاميين أم غيرهم.

وأخيراً يمكن القول إنه لا يوجد تصور واضح المعالم للدولة وآليات التغيير فيها لدى الإسلاميين، لكن ذلك ليس أمراً لصيقاً بهم فحسب، بل إن كافة التيارات السياسية تقريباً على الساحة المصرية تتشارك في هذه الخاصية أيضاً.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com